Kilitbahir
MART/MARCH 2020, SAYI/ISSUE 16
[Sayfa/Pages 164-195]
https://doi.org/10.5281/zenodo.3714218
https://dergipark.org.tr/tr/pub/kilitbahir

معايير الضَّرورة الشِّعريَّة وتوجيهها النَّحويّ في كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام الأنصاريّ

Hafel ALYOUNES*

İbn Hişâm eL-Ensârî'nin Evdahu'l-Mesâlik ilâ Elfiyyeti İbn Mâlik Adlı Eserinde Şiirde Dil Sapmalarının Ölçütleri ve Gramatik Açıdan İncelenmesi

Öz

Şiirde "zarûret" (dil sapmaları) problemiyle yakından ilgilenmişlerdir. Bahse konu problemle ilgili pek çok görüş bulunmaktadır. Bu çerçevede kimi alimler, şairin zorunlu olarak gerçekleştirip gerçekleştirmediğine bakmaksızın şiirdeki tüm dil sapmaların zarûret diye adlandırılacağı yönünde bir görüş benimsemiş, kimi alimler ise bunu şairin başkaca bir seçeneğinin bulunmadığı zorunlu durumlardaki kullanımlarıyla sınırlandırmıştır.

Şiirde zarûret probleminin pek çok türevi bulunmaktadır. Bu çalışmada söz konusu problem, es-Sîrâfî tarafından temelleri atılarak zaruret meselesiyle bütünleşen ve zaruretin dilsel formunun ve yorumun bina edildiği dilbilimsel ölçütler doğrultusunda İbn Hişâm'ın (ö. 761/1360) Evdahu'l-Mesâlik ilâ Elfiyyeti İbn Mâlik adlı eseri üzerinden ele alınmıştır. Bu arada İbn Hişam'ın diğer eserlerinde serdettiği görüşlere ve nahiv literatüründeki temel metinlere atıfla, alimlerin, dilin ve sözdizimin sıhhatiyle ilgili görüşlerine dair açıklamalar yapılmıştır. Diğer yandan zarûret olgusunun doğuşu, gelişimi ve önde gelen dilcilerin konuyla ilgili görüşleri incelenecek, ardından İbn Hişâm'ın şiirle istişhatlarında açıklamış olduğu zaruret ölçütlerine yer verilmiştir. Onun örnekleme kabilinden kullanmış olduğu şiirler bu çalışmanın metoduna uygun olarak zarûrâtu'z-ziyâde, zarûrâtu'l-hazf, zarûrâtu't-takdîm ve't-te'hîr ve zarûrâtu'l-ibdâl şeklinde taksim edilmiştir. Çalışmada temel kaynaklardaki bilgi malzemesinin bir araya getirilip incelenmesi ve alimlerin görüşlerinin detaylandırılarak analiz edilmesi esasına dayanan kronolojik ve deskriptif bir yöntem takip edilmiştir. Çalışmanın ulaştığı önemli bulgular sonuç bölümünde zikredilmiştir.

Anahtar Kelimeler: *Arap Grameri, Şiir, Gramatik İnceleme, Zaruret, İbn Hişam.*

The Standards and Syntactic Orienting of Poetic Necessity In the Book "Awdahulmasalik ila Alfiyti Ibni Malik" by Ibni Hisham Al-Ansari

---

* Dr. Öğretim Üyesi, Selçuk Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi, Arap Dili ve Belagati Anabilim Dalı, hafel@selcuk.edu.tr, orcid.org/0000-0002-8125-2298, Research Article/Araştırma Makalesi, Received/Geliş Tarihi: 09.01.2020, Accepted/Kabul Tarihi: 24.02.2020, Published/Yayım Tarihi: 18.03.2020.

Abstract

The early grammarians paid much attention to the issue of poetic necessity, so some of them have applied it to everything that came in poetry, whether or not the poet had it, others said that it is what the poet is obliged to do.

As the question of necessity has many forms, so the researcher chose to search for at Ibni Hisham al-Ansari (761 H) in his book "Awdahulmasalik ila Alfiati Ibni Malik," according to the grammatical criteria to which the Serafi originated. These criteria determine the necessity, and its formulas and guidance. The researcher used the opinions of Ibn Hisham, which he mentioned in his other books, and what also noted in the grammar references. He investigated emergence of the necessity, and views of the most prominent grammarians till reaching to the opinion of Ibn Hisham, which he showed in his poetic examples which classified to extra, deletion, precedence and delay, and substitution's necessities.

He has followed in this research the descriptive historical approach, which depend on the collecting scientific material from its original sources, analysing them, and detailing statements of the grammarians according to their deaths. The study was then ended with the prominent findings.

***Keywords**: Arabic Syntax, Poem, Syntactic Orienting, Necessity, İbn Hisham.*

ملخص

اهتم النحويّون بمسألة الضرورة اهتماما بالغًا، فذهب فريقٌ إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر سواءٌ كان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لم يكن، وفريقٌ آخر قال إنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارًا؛ فلا تكون له مندوحة عنه، وحينما كانت مسألة الضَّرورة متشعبةً؛ اختار الباحث تناوُلها عند ابن هشامٍ الأنصاري (761هـ) في سفره "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"؛ وفق المعايير النحوية التي أصَّل لها السيرافي، وبها تتحدَّد الضرورة، ويتأسس عليها صيغها وتوجيهها، واستعان الباحث بآراء ابن هشام التي بثَّها في مصنَّفاتهِ الأخرى، وما رصده في أُمَّاتِ مصنَّفات النَّحو، بعد أن رصد وِلادةَ الضَّرورة ونشأتها، وآراءَ أبرز النُّحاة وصولًا إلى معاييرها لدى ابن هشام التي بيَّنها في شواهدِ الشِّعريَّةِ وجاء التَّمثيل بها وفق منهج البحث موزعةً إلى: ضرائر الزيادة، وضرائر الحذف، وضرائر التقديم والتأخير، وضرائر الإبدال، وقد توسَّل الباحث المنهج الوصفي التاريخي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية من مظانها الأصلية، وتحليلها، وتفصيل أقوال النحاة فيها، ثُمَّ ختم البحث بأبرز النتائج.

الكلمات الدالة: *النحو العربي، الشعر، التوجيه النحوي، الضرورة، ابن هشام.*

مُقدِّمة

تتميز لغة الشعر بخصائص فنيّة وجوانب انفعالية ليست في لغة النثر التي لم تساعد النُّحاة بالقدر الكافي على تقعيد اللغة، ولا شكَّ في أنّ التفكير النَّحويَ ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالشِّعر من حيث صلاحيته لتقعيد اللُّغة وبثّ أسسها، "فللشعر لغةٌ خاصّةٌ تتصل بأساليب العربية وأبنيتها، ولعل شيئًا من الكلم القديم ألصق بالشعر منه بسائر الأدب المنثور".[1]

واتكاء على هذا؛ غدا الشاهد الشعري لدى النحاة، منبعًا ثرًّا للاستشهاد والبناء عليه، غير أنَّ كثيرًا من الشُّعراء كانوا يخرجون عن القاعدة النَّحْوِية، إلى مخالفةٍ ناجمةٍ عن رغبةٍ منهم في المحافظة على المعنى الذي يجول في خاطرهم دون غيره، أو على الوزن، أو على القافية، وهو ما يسمى "الضَّرورة" التي عُدَّ القولُ بها فنّاً يعبّرُ عن وعي النُّحاةِ في تمييز لغة الشِّعر من لغة النثر من حيث ثراؤها واتساعها، وإدراك ماهية الصَّنعة الشِّعريَّة التي تأذن للشَّاعر بما لا تأذن به للنَّاثر.

ثم ما لبثت الضَّرورة أن أضحت مصطلحًا يطلق على عدد من الظَّواهر اللُّغوية المختلفة؛ نَظَمَ فَهْمَ المخالفاتِ في أشعار المتقدمين الذين احتُجَّ بشعرهم في تأسيس اللُّغة والبناء عليها.

1.نشأة الضَّرورة

الرَّاجح أنَّ الضَّرورة وُلدت في أحضان الدَّرس النَّحْوِي، وفق ما عزاه سيبويه (180هـ) إلى ابن أبي إسحق الحضرمي (117هـ)؛ إذ قال: "لو قلتَ: إيَّاك الأسدَ، تريد: من الأسدِ، لم يجز كما جاز في أَنْ... زعموا أنّ ابن أبي إسحق أجاز هذا في بيتٍ من شعرٍ:[2] [من الطويل]

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ".[3]

وقد فهم النُّحاة من كلام الحضرمي، أَنَّ هذا الأسلوب معقود بالضرورة، ومقصور عليها.[4]

لكن ثَمَّةَ من يخالف هذا المذهب بقول إن بعض مباحث كتاب سيبويه تدخل في علم التجويد... وبعضها الآخر يتصل اتصالًا وثيقًا بقرض الشِّعر ونقده؛ في إشارة إلى باب ما يحتمل الشِّعر،[5] فهي دخيلة على النحو، وإن كانت

---

[1] إبراهيم السامرائي، *في لغة الشعر* (عمان: دار الفكر)، 7.

[2] للفضل بن عبد الرحمن القرشي، قاله لابنه القاسم.

انظر: عبد القادر بن عمرو البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسن العرب*، الطبعة.4، تح. عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997م)، 3: 63.

[3] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، *الكتاب*، الطبعة.3، تح. عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، 1: 279.

[4] محمد عبدو فلفل، *اللغة الشعرية عند النحاة*، الطبعة.1 (عمان: دار جرير، 2007م)، 92.

[5] علي النجدي ناصيف، *سيبويه إمام النحاة*، الطبعة.2 (القاهرة: عالم الكتب)، 197.

تفيد دارس الآداب العربية والتراث اللُّغوي؛ وأنَّ ما فيه من حديث عن ضرورات الشِّعر، ممّا لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، وفكّ ما أصله الإدغام؛ ممّا يتصل بالنَّقد الأدبي، أكثر من اتصاله بالنحو.[6]

ولعل الذي يدفع إلى مثل هذا الفهم؛ هو اللَّبْسُ في أنَّ البحث في الضَّرائر ميدانه الشِّعر الذي ارتبط النَّظرُ في متونه بالنَّقد؛ والنَّقد كما هو معروف عِلمٌ ينظر إلى جمالية التراكيب، ومستوى بنائها الفني، وهي مرحلة تلي البحث النَّحوي الذي يعنى بصحة التركيب وسلامته، فلا يمكن للناقد الأدبي أن يتذوق جمالية الشعر، ما لم يكن بناؤه النحويّ سليمًا وفق النَّمعيد الذي درج عليه النُّحاة.

ثُمَّ نما هذا المصطلح واتضحت معالمه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) الذي رأى أن "الشُّعراء أمراءُ الكلام يصرِّفونَهُ أنَّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللَّفظ وتقييده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه".[7]

وطبيعيٌّ –والحال هذه في قول الخليل –أن يكون للشُّعراء قدرةٌ على تطويع الأبنية، وفق معانيهم الفنيّة، وتسخير طاقات اللغة وفق إراداته، وفي هذا إقرار بابتعاد مفهوم الضَّرورة لديه عن الإلجاء والاضطرار، وعليه يَدْخُل الشَّاعر فيها وفق مذهبه الشعريّ، لا مضطرًّا ولا مُلْجَأً.

2.آراء العلماء في الضَّرورة وموقف ابن هشام منها

يعرض الباحث آراء المبرِّزين من النُّحاة الذين عرضوا لمصطلح "الضَّرورة"؛ لما في ذلك من أهمية في تحديد موقع رأي ابن هشام من تلك الآراء، وقد انقسموا إلى فريقين؛ فريق رأى أنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وفريق آخر رأى أنها ما جاء في الشعر سواءٌ كان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لم يكن.

2.1.الضَّرورة عند سيبويه وابن مالك

لم يصرِّح سيبويه بتعريف محدَّدٍ للضرورة في سفره الضَّخم، وإنَّما عنى له بإشارات وتلميحات تؤدي إلى معناه من دون التَّصريح به، وقد اضطربت آراء شرَّاح "الكتاب" في مفهوم الضَّرورة لديه، فمن قائلٍ إنَّ الضَّرورة عند سيبويه ما

---

[6] عبد الرحمن السيد، *مدرسة البصرة النحوية*، الطبعة.1 (دار المعارف)، 551.

[7] حازم القرطاجني، *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*، الطبعة.3، تح. محمد الحبيب ابن الخوجة (تونس: الدار العربية للكتاب، 2003م)، 127.

ليس للشاعر عنه مندوحةٌ؛[8] ومن قائلٍ إنَّ الضَّرورة عنده ما يلجأ إليه الشاعر عند الحاجة، سواء أكان له مندوحة أم لم يكن.[9]

وقد عقد بابًا في ناصية سفره وَسَمَهُ "باب ما يحتمل الشِّعر"؛ يقول فيه: "اعلم أنّه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماءٌ كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا".[10]

ومن شواهده في الفصل بالجار والمجرور بين (كم) الخبرية وما أضيفت إليه؛ قول الشَّاعر:[11] [من الرَّمل]

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا وكَرِيمٍ، بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه

فقد أوضح أنّه يجوز في (مُقْرِفٍ) الجرُّ، والرَّفعُ، والنَّصبُ، وذكر توجيه هذه الأوجه، فالرَّفع على جعل (كَمْ) ظرفًا، ويكون لتكثير المَرَّات، وترفع (مقرف) بالابتداء وما بعده خبر، والتقدير: كم مرةٍ مقرفٌ نال العُلَا؛ والنَّصب على التمييز، لقبح الفصل بينه وبين (كم)، وأما الجرُّ فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه ضرورة، وموضع (كم) في الموضعين رفع بالابتداء، والتقدير: كثيرٌ من المقرفين نَالَ العُلَا بجود، ويجري على (كَرِيم) ما جرى على (مُقْرِف).

إذن؛ أجاز سيبويه الجرَّ في البيت للضَّرورة، مع سهولة الفِرَارِ من هذه الضرورة بالرفع أو النصب، وفي هذا إقرار بأن لا مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها.[12] وكذا عرض في مواضع عدة لمسائل الضَّرورة،[13] بعضها يوحي بأنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ، كقوله: "ولا يحسن في الكلام أن يَجعَلَ الفعلَ مَبْنِيًّا على الاسم، ولا يذكرَ علامة إضمار الأوّلِ، حتَّى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل، ومن حال بناء الاسم عليه، ويَشغلهُ بغير الأوّل، حتَّى يمتنع من أن يكون يَعْمَلُ فيه، ولكنه قد يجوز في الشِّعر، وهو ضعيف في الكلام، نحو قول أبي النَّجْم العِجْلِيّ: [من الرَّجز]

قَدْ أَصبَحتْ أُمُّ الخِيَارِ تدَّعِي عَليَّ ذَنْبًا، كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

---

[8] أبو محمد بن عبد الله الطيب الفاسي، *فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح*، الطبعة.2، تح. محمود يوسف فجّال (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية، 2002م)، 1: 368.

[9] حسين اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية* (أطروحة ماجستير)، إشراف. د. صبحي عبد الحميد (القاهرة: جامعة الأزهر، 2010م)، 7.

[10] سيبويه، *الكتاب*، 1: 26.

[11] سيبويه، *الكتاب*، 2: 167.

[12] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 8.

[13] سيبويه، *الكتاب*، 1: 30-31، 85، 169، 134، 307. 2: 45، 206، 230، 269. 3: 8، 535، 548-549، 313، 315.

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشِّعر؛ لأنَّ النَّصبَ لا يكسرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء، وكأنَّهُ قالَ: "كُلُّهُ غيرُ مَصْنُوعٍ".[14] وعليه؛ عَدَّ الصَّفَّارُ الفقيه (بعد 630هـ) الضَّرورةَ عند سيبويه، أن "يجوز للشَّاعر ما لا يجوز له في الكلامِ، بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك، ولا يجدَ منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غيرِ جائزٍ بجائزٍ".[15] وهكذا؛ يمكن تحديد رأي سيبويه في ضرورة الشِّعر بأنَّها ما يجوز للشَّاعر في شعره ممَّا لا يجوز له في الكلام، بشرطين:

– أن يضطر إلى ذلك ولا يجد عنه مندوحةً.

– أن يكون في ذلك ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائز بجائزٍ.

وقد وافق على هذا الفهم أبو حيان الأندلسي (745هـ) ومحمد بن الطيب الفاسي (1170هـ).[16]

أمَّا ابن مالك (672هـ) ففهم الضَّرورة بفهم سيبويه، وكانت عنده "ما ليس للشَّاعر عنه مندوحةٌ"،[17] وعلى الرَّغم من أنَّ ابن مالكٍ "كان أمةً لا في الاطلاع على كتب النُّحاة وآرائهم فقط، بل أيضًا في اللُّغة، وأشعار العرب التي يُستشهَد بها في النَّحو، وكذلك أمَّة في القراءات ورواية الحديث النَّبويّ"؛[18] على الرغم من ذلك استلَّ فريق من النُّحاة أقلامهم ووجهوا إليه نقدًا لاذعًا، دون التَّعرض لسيبويه، حتّى اتهمه أبو حيان بعدم الفهم، فقال: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النَّحويّين في ضرورة الشِّعر، فقال في غير موضعٍ: ليس هذا البيت بضرورةٍ؛ لأنَّ قائله متمكّن من أن يقول كذا، فَفَهِمَ أنَّ الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشَّيء، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا؛ لأنَّه ما من ضرورة إلَّا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير هذا التركيب، وإنما يعنون بالضَّرورة أَنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشِّعر خاصةً دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضَّرورة أنه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللَّفظ، إنَّما يعنون ما ذكرناه، وإلَّا كان لا توجد ضرورة؛ لأنَّه ما من لفظٍ إلَّا ويمكن للشاعر أن يُغيّره".[19]

---

[14] سيبويه، *الكتاب*، 1: 85.

[15] د. محمد حماسة عبد اللطيف، *لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية*، الطبعة.1 (القاهرة: دار الشروق، 1996م)، 92، نقلاً عن: شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه (مخطوط).

[16] عبد اللطيف، *لغة الشعر*، 92.

[17] الفاسي، *فيض نشر الانشراح*، 1: 364؛ محمود شكري الألوسي، *الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر*، شرحه. محمد *بهجة الأثري* (مصر: المكتبة السلفية، 1341هـ)، 6.

[18] شوقي ضيف، *المدارس النحوية*، الطبعة.6 (القاهرة: دار المعارف)، 309–310.

[19] الفاسي، *فيض نشر الانشراح*، 1: 365؛ الألوسي، *الضرائر*، 8.

وكذا ردَّ الشَّاطبيُّ (790هـ) قولَ ابن مالك بأنْ ليس للشاعر عنه مندوحةٌ، وأبطله من وجوهٍ، وبسط القول فيها، حتَّى ضيَّق الخِنَاق عليه.[20] ولعل ابن مالكٍ أراد أن يُفَرِّقَ بين مصطلحي "الضَّرورة" و"الشُّذوذ"، فالضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ، والشُّذوذ ما جاء في الشِّعر مخالفًا القاعدة، وللشَّاعر عنه مندوحةٌ.

2.2.الضَّرورة عند ابن جنّيّ والجمهور

يرى ابن جِنّيّ (392هـ) أنَّ الشِّعر "موضعُ اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحَرَّفُ الكَلِمُ عن أبنيته، وتُحَالُ فيه المُثل عن أوضاع صيغها لأجله؛ ألا ترى قوله: [من الطويل]

أَبُوكَ عَطَاءٌ أَلأَمُ النَّاسِ كُلِّهِم

يريد (عَطِيَّة) في موضعِ (عطاءٍ).

و(حازوق) يصير إلى (حزاق) في قول امرأةٍ ترثي ابنًا لها يقال له (حازوق): [من الطويل]

أُقَلِّبُ طَرْفِي في الفوَارسِ لا أَرَى حِزَاقًا وعيني كالحَجَاةِ مِنَ القَطْرِ".[21]

كما أنه يرى أنْ لا مانع من إجازة الضَّعيف من الأساليب في ظل وجودِ القوي المتين منها، "فإنَّ العرب تفعل ذلك، تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصحَّ به طريقك، ويَرْحُبُ به خناقك، إذا لم تجد وجهًا غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلًا، ولا عنه مَعْدِلًا؟"،[22] ففي هذا سَعَة للشَّاعر، وفسحة لاستخدام ما يوافق مذهبه الذي يجول في خاطره.

ثم يقول: "ألا تراهم كيف يَدْخُلُون تحت قبح الضَّرورة مع قدرتهم على تركها، ليعِدُّوها لوقت الحاجة إليها؟ فمن ذلك قوله: [من الرَّجز]

قَد أَصْبحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرَّفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضَّعف؟ وكذلك قوله: [من المنسرح]

---

[20] البغدادي، خزانة الأدب، 1: 33–34؛ الألوسي، *الضرائر*، 6–7؛ عبد اللطيف، لغة الشعر، 95–96.

[21] أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، *الخصائص*، تح. محمد علي النَّجّار (دار الكتب المصرية)، 3: 188.

[22] ابن جنّي، *الخصائص*، 3: 60.

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

كذا الرِّواية بصرفِ (دَعْدٍ) الأولى، ولو لم يصرفها، لما كسر وزنًا، وأمن الضَّرورة أو ضعف إحدى اللُّغتين".[23]

فالشَّاعر عند ابن جني؛ لا يرتكب الضَّرورة مضطرًا إليها، لضعف في أسلوبه وهلهلةٍ في تراكيبه، وإنما لقوةٍ في طبعه وشهامة في نفسه، وسعي منه لإدراك معنًى بعينه، يقول: "فمتى رأيت الشَّاعر قد ارتكب مثل هذه الضَّرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَّ ذلك على ما جَشِمَهُ منه، وإن دلَّ من وجهٍ على جوره وتعَسُّفِهِ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتَخَمُّطِهِ،[24] وليس بقاطع دليلٍ على ضعفِ لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجهَ النَّاطقَ بفصاحته".[25]

وهذا هو مذهب الجمهور؛[26] يقول أبو حيان: "لو أُعتُبِرَ عدم المندوحة في الضَّرورة لم يوجد؛ إذ ما من لفظٍ أو ضرورة إلا ويمكن إزالته، ونظمُ تركيب غيره، وإنما نعني بالضَّرورة أَن ذلك من تراكيبهم المختصَّة بالشِّعر لا يقع بالنَّثر"،[27] وفي موضع آخر يكشف عن مذهبه في مسلك الضرورة، فيقول: "ولا يعني النَّحويون بالضَّرورة أنَّه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللَّفظ، وإنَّما يعنون ما ذكرناه، وإلَّا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظٍ إلَّا ويمكن للشَّاعر أن يغيِّره".[28]

أمَّا ابن عصفور (669هـ) فيقول: "الشِّعر نفسُه ضرورةٌ، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى".[29]

ويلتحق البغدادي (1093هـ) بركب الجمهور،[30] يقول: "والصَّحيح تفسيرها (أي الضرورة) بما وقع في الشِّعر دون النَّثر، سواء كان عنه مندوحةٌ أو لا".[31]

2.3. موقف ابن هشام من الضرورة

أمَّا ابن هشام الأنصاريّ فوافق في مذهبه جمهور النُّحاة، فقال: "إنّما الضَّرورة عبارة عما أتى في الشِّعر على خلاف ما عليه النَّثر"،[32] وأضاف إلى ما ذكره ابن جني – من تسويغ ارتكاب الشُّعراء لمركب الضرورة في الشِّعر، ما لهم

---

[23] ابن جنّي، *الخصائص*، 3: 61.

[24] تَخَمَّطَ الفَحْلُ: هَدَرَ وثَارَ، وتخمَّطَ: تكبَّرَ؛ محمد بن مكرم بن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر)، مادة (خمط).

[25] ابن جنّي، *الخصائص*، 2: 392.

[26] الفاسي، *فيض نشر الانشراح*، 1: 365.

[27] الفاسي، *فيض نشر الانشراح*، 1: 365؛ جلال الدين السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، تح. د. عبد الإله نبهان وآخرين (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية)، 1: 484.

[28] السيوطي، *الأشباه والنظائر*، 1: 484.

[29] الفاسي، *فيض نشر الانشراح*، 1: 365.

[30] البغدادي، *خزانة الأدب*، 3: 214.

[31] البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 31.

[32] جمال الدين ابن هشام الأنصاري، *تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد*، الطبعة.1، تح. د. عباس الصالحي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م)، 82.

عنه مندوحةٌ، إرادة أن يَسْهُل عليهم ارتكابه عند الاضطرار – وجهين؛ "أحدهما أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية، فقد لا يتمكّنون من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه"؛[33] فالشاعر في رأيه يلقي بدلوه في ميدان الشِّعر دون تمحيص لهذا اللفظ أو ذاك؛ لأنَّ الألفاظ تجري على لسانه متجاورةً التجاورَ الذي تسمح به البنى التركيبية والنَّحوية وفق معانيها اللغوية والدلالية، والوجه الآخر "أنَّ الشِّعر كان مظنةَ الضَّرورة، استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه، كما أبيح القصر في السَّفر؛ لكونه مَظِنَّةَ المشقَّة، مع أنَّها قد تنتفي مع بقاء الرُّخصة".[34] وقد توصّل إلى هذا ببعض المسائل النَّحوية التي رأى أنها لم ترد إلا في الشِّعر كما أسلفنا؛ كقول الشَّاعر:[35] [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فعرض رأيَه في أثناء رَدِّه قولَ المبرد (286هـ) إن (ال) في (بنات الأوبر) للتعريف، محتجًّا بأنَّ ذلك "لم يسمعْ بالألف واللّام إلّا في الشِّعر".[36]

وكذلك أيضًا ردَّ على ابن خروف (609هـ) فيما ذهب إليه أنّ (ال) في الشَّاهد السَّابق إنّما جِيء بها لِلَمْحِ الصِّفة مثلها في (الحَسَنِ)؛ لأنَّ (أَوْبَرَ) صفةٌ في الأصلِ، فقال: "يَرُدُّه ما قدَّمناه من أنَّ ذلك لم يستعمل في النَّثر"،[37] في إشارة صريحة منه إلى أن لجوء الشَّاعر للتعريف كان ضرورة، وإن كان لديه مندوحةٌ في تركه إلى غيره.

ومن المسائل التي عرض فيها ابن هشام رأيه؛ حذف الفاء الرابطة لجواب الشَّرط، وحقُّها الإثبات، كقول عبد الرحمن بن حسان:[38] [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

---

[33] الأنصاري، *تخليص الشَّواهد*، 83.

[34] الأنصاري، *تخليص الشَّواهد*، 83.

[35] عبد القادر بن عمرو البغدادي، *شرح أبيات مغني اللبيب*، الطبعة.2، تح. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق (دار المأمون للتراث، 1988م)، 1: 310.

(الأكمؤ) جمع (الكمء)، والجميع (الكَمَأة)، وتدعى (فُقوعًا)؛ لأنَّ الأرض تقفع عنها من غير أصلٍ ولا بقل ولا ثمرة؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (كمأ).

(العساقل) ضرب من الكمأة، وأصلها (عساقيل)؛ لأن واحدها (عسقول)، وحذفت المدة ضرورة؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (عسقل).

جنيتك: جنيت لك، أي: لقطت الكمأة وحبيتك بها.

بنات أوبر: شر الكمأة، ويراد هنا أنه جاءه بخيارها، ونهاه عن أكل رديئها، وما لا خير فيه؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (وبر).

[36] البغدادي، *شرح أبيات مغني اللبيب*، 1: 311.

[37] البغدادي، *شرح أبيات مغني اللبيب*، 1: 312.

[38] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 93؛ البغدادي، خزانة الأدب، 1: 452.

فالأصل أن يأتي بالفاء رابطة جواب الشرط، أي: فالله يشكرها، وقد استُغنيَ عنها للضَّرورة التي رآها ابن هشام في دخول (ال) الموصولية على الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول؛ وهو ممَّا لا يأتي إلا في الشِّعر، كقول ذي الخِرْقِ الطُّهَوِي:[39] [من الطويل]

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وخالف في مذهبه هذا ابنَ مالكٍ الذي وافق الأخفش في دخول (ال) على الفعل المضارع في النثر، محتجًّا بأنَّه قليلٌ وروده، وغير مخصوصٍ بالضَّرورة، لِتمَكُّنِ قائله من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يُجدَّع، دون أَنْ يختلَّ وزن البيت،[40] وقد أشار البغدادي إلى رأي ابن هشام في هذا الشَّاهد الذي وافق فيه الجمهور، وأبطل رأي ابن مالك من وجوهٍ وقف عندها.[41]

وكذلك في (إذا) التي اقتصر الجزمُ بها على الشِّعر وَحْدَهُ، كقول عبد القيس بن خِفَافٍ:[42] [من الكامل]

وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قال: "على أن (إذا) لا تجزم إلَّا في الشِّعر"،[43] وفي هذا ردٌّ على ابن مالك الذي قال: "أما في الشِّعر فشاع الجزم بها، (أي: إذا) حَمْلًا على (مَتَى)"،[44] مع أنه أورد على حكمه هذا شبهة على أنه ألمح إلى ندرة وقوعه في النثر في مثل قول النبي ﷺ لعليٍّ وفاطمة رضيّ الله عنهما: ((إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَتُسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ))،[45] فقال: "هو في النثر نادرٌ، وفي الشِّعر كثيرٌ".[46]

3.آراء ابن هشام في معايير الضرائر الشعرية "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" نموذجًا

1.3. معايير الضرائر الشعرية

---

[39] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 85؛ *تخليص الشَّواهد*، 153؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 31؛ *شرح أبيات مغني اللبيب*، 1: 292.

[40] ابن مالك، جمال الدين الجَيَّانيّ الأندلسيّ، *شرح التسهيل*، الطبعة.1، تح. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (دار هجر، 1990م)، 1: 202.

[41] البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 31–34.

[42] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 139.

[43] البغدادي، *شرح أبيات المغني*، 2: 223–224.

[44] ابن مالك، *شرح التسهيل*، 4: 82 وفيه لم يخصّ جزمها في الشعر، فكانت عبارته عامَّةً: "قد يجزم بـ(إذا) الاستقبالية حملًا على (متى)"، في حين أنَّهُ ربط جزمها في الشعر في المصدر الأول.

[45] محمد بن إسماعيل البخاري، *الجامع الصحيح*، الطبعة.1، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر (دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ)، 5: 19، رقمه (3705).

[46] ابن مالك، جمال الدين الجَيَّانيّ الأندلسيّ، *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، الطبعة.2، تح. د. طه محسن (مكتبة ابن تيمية، 1413هـ)، 72.

يُعَدُّ السيرافي (368هـ) من أوائل العلماء الذين صرفوا جهدًا في تصنيف كتاب أفرده للضَّرورة الشِّعريَّة، وأفرغ فيه فهمه الذي يتضح للقارئ البصير بأنه مضطربٌ فيه؛ إذ لم يضع تعريفًا ثابتًا لمصطلح "الضَّرورة" التي يراها فيما يستجاز في الشِّعر، ولا يستجاز في غيره من الكلام، فيقول: "اعلم أنَّ الشِّعر لمَّا كان كلامًا موزونًا، تكون الزِّيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، حتى يُحِيلَهُ عن طريق الشعر المقصود مع صِحّة معناه، أُسْتُجِيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك، ما لا يستجاز في الكلام مثله".[47]

وهو في هذا يحدد موقفه من الضرورة التي سرعان ما يُدْخِلُ في عباءتها ما خالف الإعراب، ويقذف بالمعنى إلى غير ما أُرِيد له، فيقول: "قد يضطر (أي الشاعر) حتّى يضعَ الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فَيُزِيلهُ عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غَيْرُهُ، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعلَ مفعولًا، والمفعول فاعلًا، وأكثر ذلك فيما لا يشكله معناه"،[48] ويستشهد بقول النَّمِر بن تَوْلَب:[49] [من المتقارب]

فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

وإِنْ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابهَا فَلَا يَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا

ثُمَّ عطف على البيتين بقوله: "أراد: فَلَا تَتَهَيَّبْهَا؛ لأن المنيّةَ لا تَهَابُ أحدًا"،[50] اضطرَّ الشَّاعرَ الوزنُ، فجعل ضمير الفاعل (الكاف) موضع ضمير المفعول (ها)، وهذا ما يحيل المعنى إلى جهةِ الفساد.

ويُلاحظ من عناية السيرافي بالضرورة في كتابه هذا؛ وضعُه معايير نحوية تتحدَّد بها الضرورة وتتأسس عليها صيغها، ولم يكد أيٌّ ممن خلفه يخرج على هذه المعايير، فالضَّرورة عند السيرافي على "سبعة أوجهٍ، وهي: الزيادة، والنقصان والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث".[51]ومن أمثلتها التي ذكرها السيرافي:

أ- الزيادة؛ كقول الفرزدق: [من الطويل]

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيف

---

[47] أبو سعيد السيرافي، *ضرورة الشعر*، الطبعة.1، تح. رمضان عبد التواب (بيروت: دار النهضة العربية، 1985م)، 34.

[48] السيرافي، ضرورة الشعر، 173.

[49] ديوان النمر بن تولب، الطبعة.1، تح. محمد نبيل طريفي (بيروت: دار صادر، 2000م)، 116؛ بتقديم البيت الثاني على الأول وباختلاف يسير في الرواية.

[50] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 174.

[51] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 34.

إذ تزيد العرب في الشعر إن اضطرت ياءً في الجمع فيما ليس حكمه الجمع بالياء.[52]

ب- النقصان والحذف؛ كقول لبيد: [من الرمل]

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ وبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ[53]

فحذفُ الياء في (عَجَلِي) وتسكين ما قبلها من الضرورات الحسنة.

ج- التقديم والتأخير؛ كقول ابن مقبل: [من البسيط]

ولَا تَهَيَّبُنِي المَومَاةُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَنَاوَحَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ

أراد: لا أَتَهيَّبُ المَوَمَاةَ، فجعل المفعولَ فاعلًا، ممَّا يحيل المعنى.[54]

د-الإبدال؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأُقْسِمُ لو لَاقَى هِلَالًا وتَحْتَهُ مِصَكٌّ كذئبِ الرَّذْهَةِ المُتأوِّبِ

لَأَدَّأَهَا كَرْهًا وأَصْبَحَ بَيْتُهُ لَدَيْهِ مِنَ الإِعْوَالِ نُوْحٌ مُسَلَّبُ[55]

فقد هَمَزَ الألفَ في (أَدَّأَهَا)؛ لاستواء البيت ونهوضه، ولو تركها ساكنة لخرَّ وانهدم.

هـ-تغيير الإعراب على طريق التشبيه؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[56]

والأصل أن يكون: فأستريحُ، بالرفع.

و- تأنيث المذكر؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[57]

---

[52] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 73.
[53] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 82.
[54] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 174.
[55] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 133.
[56] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 195.
[57] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 208.

والأصل فيه: كما شَرِقَ صدر القناة.

ز – تذكير المؤنث؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ[58]

وأراد: ثلاثة.

3.2.معايير الضَّرائر الشعرية وتوجيهها النحوي في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"

يحاول الباحث ههنا الوقوف على أبرز الضرائر الشعرية التي تناولها ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"؛ بهدي من المعايير التي أسَّس لها السيرافي، ومبيّنًا آراء ابن هشام في توجيه هذه الضرائر وفق ما ورد في مصنَّفاته الأخرى وتعليقات غيره من النحويين عليها.

3.2.1. ضرائر الزيادة

من ضرائر الزيادة التي عرض لها ابن هشام من دون أن يصرّح بأنها ضرورةٌ، وألمح إليها إلماحًا، زيادة تنوين التَّرنُّم الذي يلحقُ القوافي المطلقة، بحرفِ علةٍ، كقول جرير: [من الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلُ والعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[59]

الأصل (العتابا) و(أصابا)، فجيء بالتنوين بدلًا من الألف لترك التَّرنُّمِ،[60] وهو التَّغنِّي الحاصل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها؛[61] ومن هذا التنوين الغالِي، وهو اللاحق للقوافي المُقَيَّدَةِ، كقول رؤبة بن العجَّاج: [من الرجز]

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدمًا، قَالَتْ: وإِنْ[62]

---

[58] السيرافي، *ضرورة الشعر*، 207.

[59] ديوان جرير بن عطية الخطفي، الطبعة.3، شرح. محمد بن حبيب، تح. نعمان محمد أمين طه (القاهرة: دار المعارف)، ج3: 813؛ أقلّي: اتركي، والعرب تعبر عن العدم بالقلة؛ فتقول: قَلّ أن يفعل فلان كذا، وتريد أنه لا يفعله أصلًا؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (قلل).

[60] جمال الدين ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، الطبعة.3 (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، 2014م)، 1: 41.

[61] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 424.

قد أثبته الأخفش وسمَّى الحركة التي قبله غُلُوًّا،[63] وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التَّرنُّم، وأنكره الزَّجَّاجُ والسِّيرافيُّ؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا: "لعل الشَّاعر كان يريد (إنْ) في آخر كل بيتٍ، فَضَعُفَ صوته بالهمزةِ، فَتَوَهَّم السَّامعُ أنَّ النُّونَ تنوينٌ"،[64] وهاتان النونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون ضَيْفَنٍ في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيءٍ.[65]

ومن حالات ضرورات الزيادة دخول (ال) الموصولية على الفعل المضارع،[66] كقول الفرزدق: [من البسيط]

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[67]

والأصل أنَّها لا تُوْصَلُ إلَّا بالصِّفَةِ الصَّريحة، والمعنيُّ بها اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصِّفة المشبَّهة،[68] وهذا مخصوص بالشِّعر عند جمهور البصريين؛[69] بينما أدخله ابن عقيل في باب الشُّذوذ، فقال: "وقد شذّ وصل الألف واللَّام بالفعل المضارع".[70]

ومن الضَّرائر الجمعُ بين حرف النِّداء والميم المشدَّدة التي تأتي عوضًا عن حرف النداء، كقوله: [من الرَّجز]

إِني إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[71]

وقريب منه الجمع بين حرف النِّداء و(ال) في غير اسم الله سبحانه؛ للضَّرورة، كقول الشَّاعر: [من الكامل]

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتُ العُلَا عَدْنَانُ[72]

وهذا ممّا لا يجوز في النَّثر، خلافًا للبغداديّينَ.[73]

---

[62] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 43. والمعنى: قالت بنات عمّ تلك المتمنية: يا سلمى، أترضين بهذا البعل، وإن كان فقيرا معدما؟ قالت: رضيت به وإن كان فقيرا معدما.

[63] أي إن النون تدل على وقف المنشد في آخر البيت من دون وصل بما بعده، أما السكون من دون النون فلا يدل على وقف؛ لأنه قد يكون من وزن الشعر؛ الأنصاري، *مغني اللبيب*، حاشية 425.

[64] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 425.

[65] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 43.

[66] انظر: الأنصاري، *مغني اللبيب*، 84؛ فيه فضل ايضاح وبيان.

[67] الحَكَمُ: القاضي بين خصمين؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (حكم).

[68] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 131؛ تخليص الشواهد، 154.

[69] *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، الطبعة.1 تح. محمد محيي الدين عبد الحميد (دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2017م)، 1: 159.

[70] *شرح ابن عقيل*، 158.

[71] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 165.

[72] المُتَوَّجُ: الذي ألبس التاج؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (توج).

[73] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 167.

ومن ضرورات الزيادة عند ابن هشام تنوينُ الاسم المنادى المستحق للضَّمِّ أو النَّصبِ، إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، كقول الأَحْوَص: [من الوافر]

سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ[74]

القياس: يا مَطَرُ؛ لأنه مفردٌ علمٌ، واجبُ البناء على الضَّمِّ.

وقول جرير في النَّصب: [من الوافر]

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤمًا، لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابَا؟[75]

واختار الخليل وسيبويه الضَّمَّ، وأبو عمرو بن العلاء النَّصبَ[76] الذي وقع على المنادى النكرةِ غير المقصودة، وقد نصبه مع التنوين تشبيهًا له بالنكرة غير المقصودة ضرورة.

ويرى بعض النُّحاة أن تنوين العلم في النداء ضرورة، وإذا كان لا بدّ منه فالأحسن في العلم أن يرفع، والنكرة المقصودة أن تنصب،[77] فما جاء به ابن هشام كان على الوجه الأحسن من رفع المفرد العلم في الأول، ونصب النكرة غير المقصودة في الثاني.

وتزاد صلةُ الضمير إذا كانت مضمومةً أو مكسورةً كقول رؤبة بن العجاج: [من الرجز]

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[78]

زاد الواو في كلٍّ من: أرجاؤه، وسماؤه؛ التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف، والكثير حذفها والوقف بالسكون، يقول ابن هشام: "إذا وُقِفَ على هَاءِ الضَّميرِ، فإنْ كانتْ مفتوحةً، ثبتت صِلَتُهَا، وهي الألف كـ: رَأَيْتُهَا، ومَرَرْتُ بِهَا، وإن كانت مضمومةً، أو مكسورةً، حذفت صِلَتُهَا وهي الواو والياء؛ كـ: رَأَيْتُهُ، ومَرَرْتُ بِهْ، إلَّا في الضَّرورة؛ فيجوز إثباتها، كقول الشاعر في الكسر: [من الطَّويل]

---

[74] ديوان الأحوص، تح. عادل سليمان جمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1970م)، 189؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 146.

[75] ديوان جرير، 3: 650.

[76] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 165.

[77] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 164، وعنه في اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 54.

[78] شرح ديوان رؤبة لعالم لغوي قديم، الطبعة.1، تح. ضاحي عبد الباقي محمد ومحمود علي مكي (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 2011م)، 2: 177، والبيت في: الأنصاري، *مغني اللبيب*، 870؛ المهمه: الصحراء الواسعة؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (مهه)، الأرجاء: الجوانب والنواحي، جمع (رجًا)؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (رجا).

تجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَلِكٍ أَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ[79]

فالقياس في لغة العرب وكلامها في مثل هذه الصِّلةِ الوقفُ بالإسكان.

وتُزاد الهمزة في صيغة المضارع، كقول أبي حيان الفقعسي: [من مشطور الرَّجز]

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا[80]

فلم يحذف الهمزة من (يُؤَكْرَمَا) تخفيفًا، بل أتى بها على الأصل للضرورة، وهو من باب معاودة الأصول المهجورة.

ومن أشهر ضرائر الزِّيادة صرف ما لا ينصرف ردًا إلى أصله من الصَّرف، وهو جائزٌ في الأسماء كلِّها مُطَّرِدٌ فيها؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الصَّرفُ ودخول التنوين عليها، وتُمْنَعُ من الصَّرف لِعِلَلٍ تَدْخُلُها، فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى أصلها، ولم يُلقِ بالًا إلى العللِ، كقول امرئ القيس: [من الطَّويل]

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[81]

هذا النوع كثيرٌ، حتَّى قيل: إنَّ "صرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يُحصَى"،[82] وجاء عن الأخفش قوله: "كأنها لغة الشُّعراء؛ لأنهم اضُطروا إليه في الشِّعر، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام".[83]

وأجاز الكسائي والفراء هذا إلّا في: أَفْعَلُ مِنْكَ، وأبطلَ قولهما ابن عصفور.[84]

ومن ضرائر زيادة الكلمة مجيء (أَنْ) الناصبة بعد (كي)، كقول جميل بثينة: [من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا[85]

---

[79] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 397.

[80] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 473؛ محمد عبد العزيز النجار، *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، الطبعة.1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م)، 4: 417.

[81] ديوان امرئ القيس، الطبعة.5، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، 11؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 245.

[82] ابن عصفور الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، الطبعة.1، تح. السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس، 1980م)، 24.

[83] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 25؛ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، الطبعة1، راجعه. سالم شمس الدين (دار الكوخ، 2004م)، 328.

[84] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 24.

[85] ديوان جميل بثينة، تح. حسين نصَّار (مكتبة مصر، د.ت)، 126؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 476.

فالحقُّ أَنَّ (كي) تكون "بمنزلة (أَنْ) المصدرية معنىً وعملًا، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: 24]، ويؤيده صحّة حلول (أَنْ) محلها، وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، من ذلك قولُك: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي، إذا قُدِّرَتْ اللَّامُ قبلها، فإن لم تُقَدَّر فهي تعليليةٌ جارّةٌ، ويجب حينئذٍ إضمار (أَنْ) بَعْدَها، ولا تظهر (أَنْ) بعد (كي) إلَّا في الضَّرورة".[86]

وعليه فإنّ (كي) في البيت السَّابق حرفُ جَرٍّ؛ لأنَّ اللَّام لم تقدر قبلها، وهي بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، ويجب أن تكون (أَنْ) بعدها مضمرةً إضمارًا لازمًا، ولا يجوز حينئذٍ إظهارها في النَّثر.[87]

وقريب من هذا دخول لام التوكيد في موضعٍ لا تدخل فيه في سعة الكلام، من مثل دخولها على الخبر المنفي، فلا يقال: إنَّ زَيْدًا لمَّا قَامَ؛[88] ونحوه قول غالب العكلي: [من الوافر]

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ[89]

ومن الزِّيادة لدى ابن هشام جَوَازُ مَدِّ المقصور للضَّرورة، وهو مَحلُّ خِلافٍ بين البصريين والكوفيين الذين أجازوه متمسكين بقول الشَّاعر:[90] [من الوافر]

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاك عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ

فَمَدَّ (غِنَاء) للضَّرورة، وهو مقصورٌ، وقد "منعه البصريُّون، وقدروا الغِنَاءَ في البيت مصدرًا لـ(غَانَيْتُ)، لا مصدرًا لـ(غَنِيْتُ)؛ وهو تَعَسُّفٌ"[91] في رأي ابن هشام الذي يميل إلى رأي الكوفيين في هذا، مخالفًا الجمهور في منعهم مدَّ المقصور، ذاهبًا ذُهُوبَ الكوفيين في الإجازة.

3.2.2. ضرائر الحذف

هي بابة واسعة في العربية، وتحوي حذف الجملة والكلمة والحرف والحركة.

---

[86] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 248.
[87] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 71.
[88] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 76.
[89] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 242-243.
[90] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 346.
[91] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 347.

ومن ضرائر حذف الحرف حذفُ نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم للضرورة، كقول الشاعر: [من مشطور الرجز]

إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[92]

والقياس مجيء نون الوقاية قبل الياءِ، نحو قول الشَّاعر: [من الطويل]

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي[93]

والأمر عينه في (عَنِي) و(مِنِي)، كقول الشَّاعر: [من الرَّمل]

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي[94]

فتخفيف (عَنِّي) و(مِنِّي) ضرورة، والأصل إثبات نون الوقاية عند إضافتهما إلى ياء المتكلم؛ لتكون نون الوقاية حفظًا للسكون فيما يبنون؛ وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: [من الرجز]

و"ليتني" فَشَا، و"ليتي" نَدَرا ومَعْ "لعلَّ" اعْكِسْ، وكُنْ مُخيَّرَا

في الباقياتِ، واضطرارًا خَفِّفَا "منّي، وعنّي" بعضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[95]

ومن الحذف، إسقاط نون (تكن) المجزوم بسكون النون، على الرَّغم من أنه وَلِيَهَا ساكن، كقول الخنجر ابن صخر الأسدي: [من الطَّوِيل]

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[96]

قال ابن هشام: "وحمله الجماعة على الضَّرورة"؛[97] يريد بلفظ الجماعة جمهورَ النُّحاة، في حين أضاف ابن عصفور أنها "تحذف لالتقاء الساكنين"[98] في مثل هذا الموضع.

---

[92] في (لَيْسِي) ضرورة أخرى زيادة على حذف نون الوقاية، وهي مجيء خبرها ضميرًا متصلًا، والأصل مجيئه منفصلًا؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 96.

[93] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 95.

[94] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 99. الأنصاري، *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، 106.

[95] *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، 1: 116.

[96] الضيغم: الأسد، ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (ضغم)؛ أقول: قد نظر الشاعر في المرآة فلم يرقه منظره؛ فقال: إن لم تظهر المرآة جمالًا فقد أظهرت وجه أسد في الإقدام والشجاعة.

[97] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 195.

[98] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 116.

ومن ذلك الترخيم الذي "لا يكون إلَّا في النِّداء إلَّا أن يُضطر شاعرٌ، إنَّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم"،[99] وإذا ما اضطر الشاعر يجوز بشرط أن تكون الكلمة صالحة للنداء،[100] كقول امرئ القيس: [من الطويل]

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصرْ[101]

بكسر لام (مَالِكٍ) وتنوينها وحذف حرف الكاف، ولو كان على لغة من ينتظر، لم ينوّن؛ وقيل: "الرواية: طريفُ بن مِلٍّ؛ بكسر الميم وتشديد اللَّام، فهو حينئذٍ على الأَصل"،[102] وقال ابن هشام: "ولا يمتنع على لغة من ينتظر المحذوف؛ خلافًا للمبرد"[103] الذي أجاز الترخيم في غير النداء ضرورةً، بشرط أن يكون على لغة من لا ينتظر،[104] كقول جرير: [من الوافر]

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[105]

فجاء أُمَامَةُ مُرَخَّمًا في غير النداء، على لغة من ينتظر، وهذا من باب الضَّرورة، ولو رَخَّم على لغة من لا ينتظر؛ لقال: أُمَامُ بالضَّمِّ، وهو رأي المبرد.

ومنه أيضًا منع الاسم المصروف من الصَّرف، وأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر، وأباه سائرُ البصريين، واحْتُجَّ عليهم بقول الأخطل التَّغلبيّ: [من الكامل]

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[106]

---

[99] سيبويه، *الكتاب*، 2: 239.

[100] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 192–193. اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 155.

[101] ديوان امرئ القيس، 142؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 193؛ الخَصَرُ: شِدَّةُ البَرْدِ والقرّ؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (خصر)، وأقول: نعم الرجل السخي طريف بن مالك؛ يقصده الناس من بعيد مستضيئة بناره بزمن الحاجة والمسغبة عند اشتداد البرد.

[102] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 156.

[103] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 193.

[104] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 156؛ لغة من ينتظر أن تحذف آخرَ الاسم، وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون نحو قولك في (حارث): يا حَارِ، وفي (مالِكٍ): يا مالِ، وفي (جعفرٍ): يا جَعْفَ، وأمَّا لغة من لا ينتظر فأن تحذف ما تحذف وتجعل ما بقي بعد الحذف اسمًا مستقلًا قائمًا بنفسه؛ كأن لم تحذف منه شيئًا، نحو قولك في (حارث): يا حارُ، وفي (جعفر): يا جَعْفُ، وفي (أحمد): يا أَحْمُ؛ اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 155.

[105] ديوان جرير، 221؛ برواية مغايرة في الديوان؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 193؛ حبالكم: الحبال العهود وأواصر الألفة؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (حبل)؛ الرمام: البالية الضعيفة، جمع (رِمّة)، وهي القطعة البالية من الحبل؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (رمم).

[106] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 245؛ اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 128 وفيه فضل إيضاح؛ والمعنى أن سفيان تعقب الأزارقةَ الخوارج بكتائب من الجيش، حتى هزمهم، وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد. الأَزارِقُ من الحَرُوريّة صِنْف من الخوارج، واحدهم (أَزْرَقِيّ)، وحذفت التاء ضرورة، والأصل (الأزراقة)؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (زرق).

منع شبيب من الصرف ضرورة؛ إذ ليس فيه عِلَّة إلَّا العَلَميّة، والقياس صرفه، وكذلك حذف الفَاء من جواب (أَمَّا) الشرطية التفصيليّة التي لا تحذف إلَّا إذا دخلت على قولٍ قد طُرِحَ استغناءً عنه بالمقول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: 106]؛ أي فيقال لهم: أكفرتم؟ فحذف القول استغناء عنه بالمقول،[107] وفي غير هذا لا تحذف إلا ضرورة، كقول الحارث المخزومي: [من الطويل]

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[108]

إثبات الفاءِ واجبٌ في البيت السَّابق؛ لأنَّ جواب الشرط متى كان جملةً أو فِعلًا مرفوعًا لم يكن بدٌّ من الفاءِ؛ لأنها يُؤْتَى بها لِئَلَّا يُسَلَّطَ ما قبلها على ما بعدها، وعليه حذف الفاء ضرورة.[109]

أما ضرائر حذف الحركة

فمنها تسكين الحرف المستحقّ للتحريك على القياس، كقول عروة بن حزام: [من الطويل]

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ومَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[110]

سَكَّنَ فاءَ (زَفْرَات)، وحقُّهَا التَّحْرِيك بالفتح.

ومنها أيضًا طرح الحركة التي هي علامة إعراب الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) المضمرة، كقول ابن قيس الرُّقيات: [من المديد]

كَيْ لِتَقْضِينِيْ رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ[111]

فتحريك الياء بالفتحة على القياس، وقد طُرِحَتْ للضرورة.

ومن ضرائر حذف الكلمة حذف الجَارِّ وإبقاء عمله بلا عوضٍ منه، كقول الفرزدق: [من الطويل]

إذَا قِيْلَ أَيُّ النَاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[112]

---

[107] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 93؛ *أوضح المسالك*، 2: 296.

[108] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 297؛ *مغني اللبيب*، 93.

[109] سعد المصطفى؛ *الضرورة الشعرية دراسة نحوية في شرح ابن عقيل* (منشورات الألوكة على الشابكة، عدد صفحات المقال 33 صفحة ،2016م)، 21.

[110] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 353؛ الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 86.

[111] ديوان ابن قيس الرُّقيات، الطبعة.1، تح. د. عزيزة فوال بابيتي (بيروت: دار الجيل، 1995م)، 127؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 250.

[112] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 364.

التقدير: إلى كُلَيْبٍ، فحذف الجار وبقي عمله، وفيه يقول ابن عصفور: "وأما نقص الكلمة، فمنه إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله"،[113] كقول ذي الإصْبَع العَدْواني:

[من البسيط]

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولَا أَنْتَ دَيَّانِي فتَخْزُوني[114]

يريد الشاعر: للهِ ابنُ عَمِّكَ، وقد يجد القارئ اضطرابًا في حكم حَذْفِ الجار وإبقاء عمله، يقول ابن هشام: "تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا... وبعد الواو أكثر... وبعد (بل) قليلًا... وبدونهنَّ أقلَّ"،[115] وفحوى رأيه أن حذف الجار (رُبَّ) وإبقاء عمله ليس شاذًا وليس ضرورةً، وإنما لا يعدو أنَّه أقلّ من القليل، أي النادر، في حين نجده يحكم بالشذوذ في سياق حرفِ جَرٍّ آخَرَ غير (رُبَّ) في إشارة إلى الجَارِّ (إلى) في البيت: "... أشارت كليبٍ...".[116]

وأما النَّصب بنزع الخافض فكثيرٌ، وجائزٌ في النَّثر، نحو: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ، فتقول: شَكَرْتُ زَيْدًا، والأكثر ذكر اللَّام، أمَّا حذف الجارّ في الشِّعْرِ فخاصٌّ، بُنِيَ على الضَّرورةِ، كقول ساعدة بن جؤية الهذليّ [من الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[117]

والأصل أَنْ يقولَ: عسلَ في الطريق.[118]

وكذا حذف المجزوم بـ(لم) للضرورة، كقول إبراهيم بن هَرْمَةَ القرشي:[119] [من الكامل]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي استُودِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وصَلْتَ وإِنْ لَمِ

والتقدير: وإِنْ لَمْ تَصِلْ؛ حُذفَ المجزوم بـ(لم)؛ لأنَّ التقدير كما بيّنا، وحُكم هذا الحذف الجواز للضرورة.

---

[113] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 144.

[114] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 498؛ الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 144؛ اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 163؛ (لاه) أصله (لله)؛ حذفت لام الجر، واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذًا؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (أله).

[115] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 511-513؛ *مغني اللبيب*، 192؛ اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 164.

[116] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 164.

[117] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 365؛ لَدَنٌ: لَيِّنٌ ناعمٌ؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (لدن)؛ يَعْسِلُ: يضطرب ويهتز؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (عسل).

[118] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 366؛ *مغني اللبيب*، 144.

[119] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 275؛ *مغني اللبيب*، 355.

ومن الضرورات حذف ضمير المتنازع فيه غير المرفوع الفضلة، عند إعمال العامل الثاني في ذاك الضمير، وإعمال الأول في المتنازع فيه، كقول عاتكة بنت عبد المطلب:

[من مجزوء الكامل]

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[120]

أُعْمِلَ الفعل الأول (يُعْشِي) في المتنازع فيه (شُعَاعُه) على أنه فاعل له، وأُعْمِلَ الفعل الثاني (لَمَحُوا) في الضمير العائد على (شعاعه)، وكان حقُّ هذا الضمير الإظهار، ولكن حذف للضرورة في رأي ابن هشامٍ.

3.2.3. ضرائر التَّقديم والتَّأخير

يُضطر الشَّاعر أحيانًا أن يضع كلامه في غير موضعه الذي يجب أن يكون عليه، فيزيله عن قصده الذي وُضِعَ له، والذي لا يَحْسُنُ في الكلام غيره، فيعكس الإعراب ويجعل الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا، ويؤخِّرُ ما حقُّهُ التقديم ونحوه.

ومن هذا تَقَدُّم الفاعل على الفعل وهو ما يمنعه البصريون ويجيزه الكوفيون ضرورة، كقول الزَّبَّاء بحسب رواية رفع "مَشْيُهَا": [من مشطور الرَّجز]

مَا لِجَمالٍ مَشْيُهَا وَئِيْدَا

تقدَّمَ الفاعل (مَشْيُهَا) على الصفة المشبَّهة (وئيدًا)، وهو عند ابن هشام ضرورةٌ.[121]

ومنه أيضًا تقديم الحال على صاحبه المجرور، وهو ضرورة عند ابن هشام، مخالفًا أبا عليّ الفارسي وابن جنيّ وابن كيسان؛ الذين أجازوا التقديم، وتبعهم ابن مالك محتجًّا بوروده في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28]، وبقول الشَّاعر: [من الطويل]

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي[122]

---

[120] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 377؛ *مغني اللبيب*، 758؛ عكاظ: موضع بناحية مكة كانت تقام به سوق للعرب في الجاهلية كل عام، تمكث شهر ذي القعدة، يتبايعون فيه، يتناشدون الشعر ويتفاخرون؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (عكظ).

[121] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 311؛ *مغني اللبيب*، 721.

[122] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 443؛ تَسَلَّيتُ: تَصَبَّرتُ وتكلفت السُّلْوان؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (سلو)؛ طُرًّا: جميعًا؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (طرر).

جاءتْ (طُرًّا) حالًا من كافِ المخاطب في (عنكم) المجرور محلاً بـ(عن)، فتقدم الحال على صاحبه المجرور، والحقُّ أنَّ البيتَ ضرورةٌ، وأنَّ (كافة) في الآية حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث عند ابن هشامٍ بخلاف ما ذهب إليه بعض النُّحاة.[123]

ومن أحوال الحال مع عاملها ثلاث حالاتٍ؛ إحداها أن تتأخر عن عاملها وجوبًا في ستِّ مسائلَ، منها أن يكون العامل لفظًا مضمنًا معنى الفعل من دون حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَةً﴾ [سبأ: 28]، ويستثنى من هذا (أي المضمَّن معنى الفعل) أن يكون العامل ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا بهما، وحينئذٍ يجوز توسّطُ الحالِ بين المخبر عنه والمخبر به، كقول الشَّاعر: [من الطَّويل]

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً، ولَا نَصْرَا [124]

كقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعامِ خالِصَةً لِذُكُورِنا﴾ [الأنعام: 139]، وقراءة: ﴿وَالسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ[125] بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67]، وهذا قول الأخفش وابن مالك، وذهب ابن هشام إلى أن تقدم الحال على عامله الظَّرف مع توسّطهِ بين المخبر عنه، والمخبر به ضرورةٌ، مستدلًا على رأيه بأنَّ (خالصةً) و(مطوياتٍ) معمولان لصلة (ما)، ولـ(قبضته)، وأنَّ (السموات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته)؛ لأنها بمعنى (مَقْبُوضَتِهِ)؛ لا مبتدأ؛ و(بيمينه) معمول الحال، لا عاملها.[126]

ومن ضرائر التَّقديم، تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) التفضيل في غير الاستفهام ضرورةً؛ كقول جرير: [من الطويل]

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِيْنَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ[127]

والأصل: فَأَسْمَاءُ أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ.

ومنه أيضًا اتصال الفاعل المُتَقَدِّمِ بضمير يعود على المفعول المتأخر لفظًا ورتبةً، كقول الشاعر: [من الطويل]

---

[123] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 443.

[124] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 449؛ عاذ: اعتصم والتجأ؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (عوذ).

[125] مطوياتٍ: جاءت حالًا متوسطةً بين المبتدأ (السماوات) وعاملها الظرفي الواقع خبرًا؛ وهو (بيمينه) صاحب الحال الضمير المنتقل إلى الخبر (الجار والمجرور).

[126] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 450؛ خالد الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح*، الطبعة.1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، 1: 599.

[127] ديوان جرير، 835؛ باختلاف بسيط في رواية البيت؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 2: 73؛ *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، 3: 163؛ الأزهري، *شرح التصريح*، 2: 99؛ الظَّعينةُ: الهودج كانت فيه امرأة أم لم تكن؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (ظعن).

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ، وقد فَعَلْ[128]

أجازه الأخفش وابن جني والطُّوال،[129] وابن مالك؛[130] محتجين بأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تَقَدُّمِهِ، ومنعه الجمهور لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً،[131] والصَّحيح جوازه في الشِّعر فقط.[132]

ومن الضرائر تقديم الخبر المحصور بـ(إلَّا) معنًى أو لفظًا، وحقُّهُ التأخير وجوبًا؛ فمن أمثلة المحصور معنًى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: 12]، ومن أمثلة المحصور لفظًا قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144]، فقد تأخّر الخبر (نذيرٌ) في الأولى، و(رسولٌ) في الثانية، على وفق القاعدة المعروفة، وأمّا قول الكميت الأسديّ: [من الطويل]

فَيَا رَبِّ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[133]

فهو ضرورة على رأي ابن هشامٍ؛ بسبب تقديم الخبر المحصور بـ(إلا) في الشطر الثاني (عليك)، ويمكن الحكم بالضرورة على ما في الأول (بك)؛ إذا أعربنا (بكَ) خبرًا مقدَّمًا، فالقياس: وهل النَّصْرُ يرتجى إلَّا بِكَ، وهل المُعَوَّلُ إلَّا عَلَيك؟

ومنه الفصل بين المتضايفين الذي منعه بعض النحويين، وخالفهم فيه ابن هشامٍ، ذاهبًا إلى وقوعه في الكلام العاديّ، في ثلاث مسائلَ، وفي الشِّعر ضرورةً، في أربعٍ؛[134] إحداها الفصل بالأجنبي، أي معمولِ غيره المضاف؛ فاعلًا كان؛ كقول الأعشى: [من المنسرح]

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا[135]

فَصَلَ بين المضاف (أيَّام)، والمضاف إليه (إذ نَجَلَا)، و(إذْ) ظرف زمان أضيف إلى أيَّامٍ، وجاء الفاصل بينهما (والداه)، أجنبيًّا لا علاقة تجمعه بالمضاف، وأصل البيت: أَنْجَبَ وَالدَاهُ بِهِ أَيَّامَ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا.

---

[128] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 331. البيت متنازع بين أبي الأسود الدؤلي والنابغة الذبياني.

[129] الأنصاري، *تخليص الشواهد*، 488.

[130] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 331.

[131] الأنصاري، *تخليص الشواهد*، 488.

[132] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 332؛ يقول ابن هشام: "هو جائز في الضرورة، ممتنع في الكلام"؛ *تخليص الشواهد*، 490.

[133] ديوان الكميت الأسديّ، الطبعة.1، تح. محمد نبيل طريفي (بيروت: دار صادر، 2000م)، 333، وقد وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن الخبر محصور بـ(إلَّا) معنىً؛ والتقدير: ما أنت نذيرٌ، وكذا جاء الخبر (رسولٌ) مؤخرًا عن المبتدأ وحكمه الوجوب؛ لأن الخبر محصور بـ(إلا) لفظًا؛ الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1:157-158.

[134] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 568-569.

[135] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 572.

ويمكن أن يكون الفاصل مفعولًا به كقوله: [من البسيط]

تَسْقِي امْتِياحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتَهَا كَمَا تَضَمَّنَ عَجْزُ المُزْنَةِ الرَّصَفُ[136]

جاءَ (المِسْوَاكُ) وهو مفعولٌ به فاصلًا بين المضاف (ندى) والمضافُ إليه (رِيقَتِها)، ويمكن أن يكون ظرفًا، كقول الشَّاعر: [من الوافر]

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[137]

فالظرفُ (يومًا) فصلَ بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي).

أو أن يكون الفصل بفاعل المضاف، كقول الشاعر: [من الرجز]

مَا إنْ رَأَيْنَا للهَوَى مِن طِبِّ ولَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ[138]

فقد فصل بين المضاف (قهرِ) والمضاف إليه (صبِّ) بفاعل المضاف (وجدٌ).

أو أن يكون الفصل بنعت المضاف، كقوله: [من الطويل]

نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سيفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[139]

فقد فُصِلَ بصفة المضاف (شيخ الأباطح) بينَ المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب).

أو أن يكون الفصل بالنداء، كقولِ الشاعر: [من الرجز]

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ[140]

فقد فُصل بالنداءِ (أبا عِصَامٍ) بين المضافِ (برذون) وبين المضاف إليه (زيد)؛ أي: كأنَّ برذون زيد يا أبا عصام، وما دامت هذه المسائل تختص بالشِّعر وفق ابن هشام، فهي ضرورةٌ.[141]

3.2.4. ضرائر الإبدال

---

[136] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 572.
[137] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 573.
[138] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 573.
[139] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 574.
[140] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 575.
[141] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 572.

يلجأ الشاعرُ إلى إبدال حرف من آخر، أو كلمةٍ من أخرى، في محلٍّ لا يبدلُ نحوه في النثر؛ لمعنى يريده أو تحريك ساكنٍ، أو تسكينِ متحركٍ؛ لينهض وزن الشعر به، أو تشبيه شيء بنظير له وقياسه عليه.

ومن هذا جَرُّ الكاف –وهي من الحروف التي لا تختصُّ بجر ظاهرٍ بعينه – للضمير، كقول العجّاج: [من مشطور الرجز]

خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبَا وَأُمَّ أوعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[142]

وذلك لاستعمال الكاف بمعنى مثل؛ لأنها في معناها، والأصل: وأُمَّ أَوْعَالٍ مثلها أو أقربا.

ومن ضرائر الإبدال فصل الضمير عند إمكان اتصاله في غير موضع جواز ذلك، كقول الشاعر: [من البسيط]

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأَذكُرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ[143]

والأصل: يزيدونهم حبًا إليَّ، فوضع الضمير المنفصل (هُمُ) موضع المتصل (الواو)؛ للضرورة.

ومنه أيضًا وقوع الضمير المتصل موقع الضمير المنفصل، كقول الشاعر: [من البسيط]

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لَا يجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[144]

فالقياس (إلَّا إيَّاكِ)، فوضع الضمير المتصل وهو الكاف موضعه، للضرورة.[145]

ومنه تذكير المؤنّث المسند إلى فاعله المضمر العائد إلى اسم مجازي، كقول عامر بن جوين الطائي: [من المتقارب]

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[146]

---

[142] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 479.

[143] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 88.

[144] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 83؛ الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 262.

[145] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 262.

[146] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 321؛ المزنة: السحابة المحملة بالأمطار؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (مزن)؛ وَدَقَتْ: أمطرت، والودق المطر؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (ودق)؛ البقل ما نبت في بذرة لا في أرومة ثابتة؛ ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (بقل).

فالأصل (أَبْقَلَتْ)؛ حذفت التاء من الفعل الماضي المسند إلى ضمير متصلٍ مجازي التأنيث وهو ما نبّه عليه ابن هشام،[147] فجعل (الأرض) مذكرًا بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أَبْقَلَ إبْقَالها، وهو من باب الحمل على المعنى.[148]

ومن الباب ذاته تأنيث المذكر الذي خَصَّه ابن هشام بالشعر حينما يكون الفاصل (إلَّا) مع جوازه بغيرها، كقول الشاعر: [من الرَّجز]

مَا بَرِئَتْ من رَيْبَةٍ وذَمّ في حَرْبِنا إلَّا بَنَاتُ العَمّ[149]

فالأصل أن تحذف التاء، فلا يجوز: مَا قَامَتْ إلَّا هِنْدٌ؛ إلا في ضرورة الشِّعر، وإذا ما كان الفاصل بين الفعل وفاعله غير (إلا)؛ جاز فيه التذكير والتأنيث، والتأنيث أكثر وفق رأي ابن هشام.[150]

ومن الضرائر إبدال حكم من حكم، كدخول (ال) على الفعل المضارع، وهي بمعنى (الذي)، كقول الفرزدق: [من البسيط]

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[151]

ألا ترى أن (ال) الداخلة على (تُرْضَى) من الأسماء الموصولة؛ لأنها بمعنى (الذي)، يريد: الذي تُرْضَى، وحُكمها في الكلام ألَّا تدخل إلَّا على اسم فاعل أو اسم مفعول، إلَّا أنه لمّا اضطر جعل وصلها بالفعل بدلًا من وصلها باسم الفاعل؛[152] إجراءً لها في ذلك مجرى ما هي في معناه، وهو (الذي)،[153] وهذا مما أجازه الأخفش وابن مالك،[154]

---

[147] الأنصاري، *تخليص الشواهد*، 482؛ *مغني اللبيب*، 817.

[148] الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، 271.

[149] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 324.

[150] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 323؛ بدر الدين العيني، *المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية*، الطبعة.1، تح. محمد علي فاخر وآخرين (القاهرة: دار السلام، 2010م)، 2: 934.

[151] الأنصاري، *أوضح المسالك*، 1: 44؛ *مغني اللبيب*، 85؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 32.

[152] البغدادي، *خزانة الأدب*، 1: 32.

[153] اليوسف، *نظرات في الضرائر الشعرية*، 310.

[154] الأنصاري، *مغني اللبيب*، 85.

وبعض الكوفيين،[155] بينما عَدَّه البصريون اضطرارًا؛[156] حتَّى قال ابن السَّرَاج وعبد القاهر الجرجانيُّ والسِّيرافيُّ: "وهو من أقبح الضَّرورات".[157]

النتيجة

يكشف لنا العرض السابق لمفهوم الضرورة الشعرية ومعاييرها وتوجيهها لدى ابن هشام عددًا من النتائج؛ تُلخص فيما يلي:

كَشَفَ لنا البحث في آراء النحاة اختلافهم في فهم الضرورة الشعرية، فقد رأى فريقٌ منهم أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة؛ من مثل سيبويه وابن مالك، وفريق آخر رأى أنها ما كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن، وكان هذا الأخير رأيَ الجمهور الذي وافقه ابن هشام في أثناء تعرُّضِه لمعايير الضرورة في مصنفه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فلم يخرج من عباءته، خَلَا مواضعَ قليلةٍ ندَّ فيها عن مذهب الجمهور، قد يتسع لها مقال آخر، وعليه؛ فإنَّ موقف ابن هشام كان ثابتًا من هذا المصطلح في مصنفاته التي تعرض لها البحث.

ولم يخف علينا فهمَ ابن هشام للغة الشعر وبناءَهُ عليها في قواعد الضرورة، ووعيه في تَمييزِ هذه اللغة من لغة النثر التي تتمتع بطاقات انفعالية وصفات ليست في الشعر.

كما كان تفسير ابن هشام للضرورة الشعرية مبنيًّا على قرائنَ نحويةٍ وصرفيةٍ وصوتيةٍ لم تخلُ من محاكمات عقلية وقياسية لم يتخللها الاضطراب، وهو في هذا يختلف عن غيره من النحاة الذين وقع بعضٌ منهم في الاضطراب كالسيرافي أو ابن مالك الذي نعته أبو حيان الأندلسي بعدم فهمه لهذا المصطلح. وهذا ما ينبئُ عن ثقافة ابن هشام وإحاطته بكلام العرب الفصحاءِ؛ ونزعته العقلية في معالجة المصطلح والوقوف على دقائقه وانتقائه لشواهده بعناية فائقة.

وأخيرا يمكن القول إن ابن هشام انطلق في معالجة مسألة الضرورة من باب معاييرها التي صنَّفها السِّيرافي من أجل المحافظة على المعنى سليمًا، والحرص على أمن اللبس في الجملة العربية مستعينًا بما أُثِرَ عن العرب في كلامهم. فعرض لبعض آراء النحاة في قضايا الضرورة وأدلى بدلوه فيها معارضًا أو موافقًا مَنْ سبقه منهم، وما وصل إليه المقال من نتائج ليس غاية القول ومنتهاه، فللقارئ البصير رأيٌ يفيد المقال ويزيده نضوجًا ويقربه من هدفه.

---

[155] الأزهري، *شرح التصريح*، 1: 32.

[156] *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، 1: 159.

[157] الأنصاري، *تخليص الشواهد*، 154؛ السيرافي، *ضرورة الشعر*، 165.

قائمة المراجع

Abdülhamid, Muhammed Muhyîddîn. *Şerhu İbn Akîl alâ Elfiyyêti İbn Mâlik*. 2 Cilt. Dimaşk: Müessesetü'r-risâle Naşirûn, 2017.

Abdüllatîf, Muhammed Hamâse. *Lüġatü Alş'ir Dirâsetün fi Aldarûrati Alşi'riyyê*. Kâhire: Dâru'ş-Şürûk, 1996.

el-Ahves. *Divânu'l-Ahves*. Thk. Âdil Süleymân Cemâl. Kâhire: el-Heyêtü'l-Mısrıyyêti'l-Amme li't-te'lîf ve'n-neşr, 1970.

Âlûsî, Mahmûd Şükrî. *ed-Darâ'ir ve mâ Yesûġu li'ş–Şşâ'ir dune'n-Nâsir*. Şrh: Muhammed Behcet el-Eserî. Mısır: el-Mektebetü's-Selefiyyê, h. 1341.

el-Aynî, Bedrüddîn. *el-Makâsid el-Nahvîyye fî :Şerhi Şevâhidi Şurûhi'l-Elfîyye*. Thk. Muhammed Alî Fahir ve diġerleri. 4 Cilt. Kâhire: Dâru's-Selâm, 2010.

el-Baġdâdî, Abdülkâdir b. Ömer. *Şerhu Ebyâti Mugnî'l-Lebîb*. 2. Baskı. Thk. Abdülazîz Rebâh ve Ahmed Yûsuf ed-Dekkâk. 8 Cilt. B.y.: Daru'l-Me'mûn li't-Türâs, 1988.

el-Baġdâdî, Abdülkâdir b. Ömer. *Hizânetü'l-Edeb ve Lübbü Lübâbi Llisâni'l-'Arab*. 4. Baskı. Thk. Abdüsselâm Hârûn. 13 Cilt. B.y.: Mektebetü'l-Hâncî, 1997.

el-Buhârî, Muhammed b. İsmâ'îl. *el-Câmi'ul-Müsned'üs-Sahîhu'l-Muhtasar min Umûri Rasûlillah Sallâllahu Alêyhi ve Sellem ve Sünenihi ve Eyyamih*. Thk. Muhammed Züheŷr b. Nâsîr en-Nâsîr. 9 Cilt. B.y.: Dâru Tavûki'n-Necât, h. 1422.

Büseŷne, Cemîl. *Dîvanu Cemîli Büseŷne*. Thk. Hüseŷin Nâssâr. B.y.: Mektebetü Mısr, t.y.

Daŷf, Şevkî. *el-Medârisü'n-Nahviyye*. 6. Baskı. Kâhire: Dâru'l-Meâ'rif, T.y.

Ed-Duba'î, el-Mütelemmis. *Divânu'l-Mütelemmis ed-Duba'î*. Thk. Hasan Kâmil es-Saŷrâfî. Kâhire: Ma'hadi'l-Mahtûtâti'l-Arabiyye, 1970.

el-Ensârî, Celâlüddîn İbn Hişâm. *Tahlîsü'ş-Şevâhid ve Telhîşü'l-Fevâ'id*. Thk. Abbâs Sâlihi. Beŷrût: Dâru'l-Kütübi'l-Arabî, 1986.

el-Ensârî, Celâlüddîn İbn Hişâm. *Evdahu'l-Mesâlik ilâ Elfiyyeti İbn Mâlik*. 3. Baskı. 2 Cilt. Dimaşk: Dâru İbn Kesîr, 2014.

el-Ensârî, Celâlüddîn İbn Hişâm. *Muġnî'l-Lebîb ʿan Kütübi'l–E'ârîb*. Thk. Fahruddîn Kabâve. İstanbul: Dâru'l-Lübâb, 2018.

el-Esedî, el-Kümeyt. *Divânu'l-Kümeyt el-Esedî*. Thk. Muhammed Nebîl et-Tarîfî. Bêyrût: Dâru Sâdır, 2000.

el-Ezherî, Hâlid b. Abdullâh. *Şerhu't-Tasrîh ʿalâ't-Tavzîh*. Bêyrût: Dâru'l-Kütübi'l-İ'lmiyye, 2000.

el-Fâsî, Abû Muhammed b. Abdullâh et-Tayyib. *Feyzu Neşri'l-Inşirâh min Tayyi Rûdi'l-Iktirâh*. 2. Baskı. Thk. Mahmûd Yûsuf Feccâl. Dubaî: Dâru'l-Buhûsi li'd-Dirâsâti'l-İslâmiyye, 2002.

Fulful, Muhammed Abdû. *El-Luġatü'ş–Şi'riyye i'nde'n-Nühât*. Ammân: Dâru'l-Cerîr, 2007.

el-Galâyînî, Mustafâ. *Câmiu'd-Durûsi'l-Arabiyye*. Ed.: Sâlim Şemsüddîn. B.y.: Dâru'l-Kûhi li't–Tabâ'ati ve'n-Neşri, 2004.

el-Hatafa, Atiyye b. Cerîr. *Dîvânu Atiyye b. Cerîr el-Hatafa*. 3. Baskı. Şrh. Muhammed b. Hubeyb. Thk. Nu'mân Muhammed Emîn Taha. Kâhire: Dâru'l-Me'ârif, t.y.

İbnü'l-Accâc, *Şerhu Dîvâni Ru'be İbn el-Accâc* Thk. Dâhî Abdülbâkî Muhammed, Mahmûd Alî Mekkî. 3 Cilt. Kâhire: Mecmeu'l-Luġati'l-Arabiyye, 2011.

İbnü Cinnî, Ebû'l-Feth Osmân. *el-Hasâis*. Thk. Muhammed Alî en-Neccâr. 3 Cilt. B.y.: Dâru'l-Kütübi'l-Mısriyye, t.y.

İbn Mâlik, Cemâluddîn el-Endelusî. *Şerhu't-Teshîl*. Thk. Abdurrahmân Seyyid, Muhammed Bedevî el-Mahtûn. 4 Cilt. B.y.: Dâru'l-Hicr, 1990.

İbn Mâlik, Cemâluddîn el-Endelusî. *Şevâhidu't-Tavdih ve't-Tashîh li Müşkilâti'l-Câmi'i's-Sahîh*. 2. Baskı. Thk. Taha Muhsin. B.y.: Mektebetü İbn Teymiyye, h. 1413.

İbn Manzûr, Camâl el-dên Muhammed ibn Makram. Lesân Alarab. 15 Cilt. Baŷrût: Dâr Sâder, h. 1414.

İmrü'l-Kaŷs. *Dîvânu İmru'l-Kaŷs*. 5. Baskı. Thk. Muhammed Ebu'l-Fadl İbrâhîm. Kâhire: Dâru'l-Me'ârif, t.y.

el-İşbîlî, İbn Usfûr. *Darâiru'ş-Şi'r*. Thk. Seŷŷid İbrâhîm Muhammed. B.y.: Dâru'l-Endelüs, 1980.

el-Kartâcennî, Hâzım. *Minhâcü'l-Büleġâ ve Sirâcü'l-Üdebâ*. 3. Baskı. Thk. Muhammed el-Habîb ibnü'l-Hocâ. Tûnus: ed-Dâru'l-Arabiyye li'l-Küttab, 2003.

el–Mustafâ, Saîd. *Zarûratü'ş-Şi'riyye: Dirâsetü Nahviyye fi Şerhi İbn Akîl*. B.y.: Menşûrâtü'l-Elûke alâ'ş–Şâbike, t.y.

Nâsîf, Alî Necdî. *Sîbeveŷhi Imâmu'n-Nuhât*. 2. Baskı. Kâhire: Alemü'l-Kütüb, t.y.

en–Neccâr, Muhammed Abdülazîz. *Zîyâü's-Sâlik ilâ Evzahi'l-Mesâlik*. 4 Cilt. B.y.: Müessesetü'r-Risâle, 2001.

er-Rukayyât, Ubeŷdullâh b. Kaŷs. *Dîvânu Ubeŷdullâh İbn Kaŷs er-Rukayyât*. Thk. Azîze Fevvâl Bâbêtî. Beŷrût: Dâru'l-Cîl, 1995.

es-Sâmerrâî, İbrâhîm. *Fî Lüġati'ş-Şi'r*. B.y.: Dâru'l-Fikr li'n-Neşri ve't-Tevzî', h. 1404.

es-Seyyîd, Abdurrahmân. *Medresetü'l-Basrâ en-Nahviyye*. B.y.: Dâru'l-Me'ârif, t.y.

Sîbeveŷhi, Amr b. Osmân. *el-Kitâb*. 3. Baskı. Thk. Abdusselâm Hârûn. 5 Cilt. Kâhire: Mektebetu'l-Hâncî, 1988.

es-Sîrâfî, Ebû Sa'îd. *Zarûratü'ş-Şi'r*. Thk. Ramazân Abdüttevvâb. Bêyrût: Dâru'n-Nahda el-Arabiyye, 1985.

es-Suŷûtî, Celâlüddîn. *el-Eşbâh ve'n-Nezâir fi'n-Nahv*. Thk. Abdü'l-İlâh ve Diğerleri. 4 Cilt. Dimaşk: Matbu'âtü Mecmai'l-Luġati'l-Arabiyye, 1987.

Tûleb, en-Nemr. *Dîvânu en-Nemr İbn Tûleb*. Thk. Muhammed Nebîl et-Tarîfî. Bêyrût: Dâru Sâdır, 2000.

el-Yûsuf, Hüseyin. *Nezerâtün fi'd Darâiri'ş-Şi'riyye*. Ed. Subhî Abdülhamîd. B.y.: Câmiatü'l-Ezher, 2010.